مجلة نجم بيث نهرين امتداد تاريخي لصحيفة زهريرى دبهرا

الاعلامي الصحفي: ملكو خوشابه

تعتبر الصحافة المرآة التي تعكس القيم الثقافية والاجتماعية والسياسية والعادات والتقاليد لكل شعب من شعوب المعمورة، والصحافة تقوم اليوم بدور مهم وفعال في شتى مجالات الحياة بدءا من تكوين الرأي العام واتجاها بالدفاع عن حقوق الانسان والحريات العامة، وايضا تفتح المنافذ والقنوات للتلاقح الثقافي بين الثقافات المختلفة، وفي المجتمعات الديمقراطية الحرة تقوم بممارسة دورها ومهامها كسلطة رابعة الى جانب السلطات الثلاث الاخرى التشريعية والتنفيذية والقضائية اما بالنسبة للصحافة الاشورية التي كانت باكورتها زهريري دبهرا "صدرت عام ١٨٤٩ في اورميا" ولعبت دورا بارزا في نشر الوعي والمفاهيم القومية بين ابناء شعبنا ، وبعدها صدرت عدة صحف ومجلات قومية وثقافية ودينية واجتماعية سواء في الوطن او في المهجر، وكانت اغلبها قومية ودلت اسماؤها على ذلك مثل الوطن وبيث نهرين واشور، بابل، نينوى، الاتحاد، الامل... وغيرها، والتي كان لها الدور البارز والمؤثر في نشر الوعي القومي والسياسي والثقافي، وساهمت ايضا في بناء وترميم الشخصية الاشورية لادراك دورها التاريخي في تأسيس مجتمعات حضارية مدنية في الدول التي كانت تعيش فيها مثلما اسسوا حضارة عريقة منذ الاف السنين في اشور وبابل، واكدت على ضرورة الارتباط بارض الاجداد والنضال من اجل الحقوق القومية المشروعة التي كفلتها الصكوك والمواثيق الدولية المعنية بحقوق الانسان، وفضح الاعمال والممارسات غير الانسانية للنخب الحاكمة في العراق منذ تأسيسه عام ١٩٢١ المتمثلة بمذبحة سميل عام ١٩٣٣ والتي راح ضحيتها اكثر من اربعة الاف شهيد من النساء والاطفال والشيوخ وتدمير الاف القرى في المنطقة، والتعايش الاخوي مع القوميات الاخرى، وفي المهجر فقد دعت الصحافة الاشورية الى عدم الانصهار في ثقافات تلك الدول وضرورة الترابط والتماسك لغرض المحافظة على لغة الام والعادات والتقاليد الاصيلة. اذا اجرينا مقارنة بسيطة بين افتتاحية اول عدد من صحيفة زهريرى دبهرا وافتتاحية اول عدد من مجلة نجم بيث نهرين التي يصدرها المركز الثقافي الاشوري في دهوك، سنرى هناك ترابطا او امتدادا فكريا وقوميا وثقافيا بينهما، فكلا المطبوعين عملا لتحقيق الشعارات والطروحات المرفوعة من قبلهما. وبالرغم من ان مواضيع صحيفة زهريرى دبهرا ركزت على الجانب الديني الا انها حوت مواضيع تاريخية وثقافية وجغرافية واجتماعية وعلمية، جاء في افتتاحية العدد الاول من زهريرى دبهرا " للمدارس فوائد عديدة، فالشعوب التي قامت بتأسيس المدارس هي محترمة ومقدرة ان كل قرية بحاجة الى مدرسة مثلما نحتاج في غرفة مظلمة الى النور ، وفي الازمنة القديمة الاشوريون كانوا يفكرون كثيرا بالمدارس ليست فقط لابنائهم وانما ايضا لابناء الاقوام الاخرى التي كانت تعيش معهم ...".

هذه التاكيدات التي جاءت في الافتتاحية حول دور العلم والثقافة التي تساهم في نمو الوعي القومي وتنوير فكر الانسان الاشوري ليكون نموذجا في خدمة امته وشعبه اما بالنسبة لافتتاحية العدد الاول من مجلة نجم بيث نهرين – شهر كانون الاول لسنة ١٩٩٢ فقد جاءت "ان نساهم في دعم المسيرة الثقافية الاشورية، في كل مجالاتها ومفرداتها وبما يخدم قضية الانسان الاشوري، اينما كان وبخاصة في وطنه الام، هذه المسيرة التي اطلقها وسار بها اباؤنا الاوائل عبر العصور، قبل المسيحية وبعدها، ولتشع الى اليوم انجازاتهم في كل حقوق المعرفة الانسانية التي شيدت على اسس ارساها بنو سومر واكد وارام وبابل واشور ....." فهنا اكدت هذه الافتتاحية على التواصل الثقافي والخط القومي بينهما، بضرورة الاهتمام بالمسيرة الثقافية الاشورية والتي بدأها العشرات او المئات من الكتاب والادباء والصحفيين الاشوريين الذين استخدموا كل طاقاتهم الذاتية والفكرية وقدموا دماءهم الزكية قربانا على مذبح الحرية واحقاق حقوق شعبهم الذي تعرض الى ابشع انواع الظلم والقهر والحرمان منذ سقوط كيانه السياسي وحتى الان، وهذه المعاناة مستمرة ونحن الان في عصر الديمقراطيات والحريات العامة ومبادئ حقوق الانسان .

برلمان جديد.. لعراق جديد

نزار حيدر

ان نظام القائمة المفتوحة ينتج برلمانا قويا، اما نظام القائمة المغلقة فلا ينتج الا برلمانا ضعيفا هو اشبه ما يكون بالديكور في البلد او ما يمكن ان نطلق عليه تسمية 'برلمان من ورق'. ان قوة اي نظام سياسي تنبع من قوة برلمانه، وان قوة البلد وهيبتها ومنعتها تبدأ من تحت قبة البرلمان، ولذلك تحرص الدول المتقدمة التي تعتمد الديمقراطية كنظام سياسي، على انتاج برلمان قوي مقتدر، من خلال صناديق الاقتراع. ان المرحلة القادمة بحاجة الى اتخاذ قرارات صعبة ومهمة، منها ما يتعلق بالدستور والنظام السياسي، ومنها ما يتعلق بتشكيل حكومة قوية منسجمة مع نفسها ومع الواقع، ومنها ما يتعلق بتشريع حزمة القوانين التي ظلت عالقة لسبب او لآخر، وكل ذلك لن يتحقق الا على يد برلمان قوي، يمتلك قراره وارادته. فالبرلمان القوي:

اولا: ستحارب الفساد بكل اشكاله، والذي استشرى بسبب المحاصصة التي حولت البرلمان الى ما يشبه الزوج المخدوع، آخر من يعلم بالحقائق.

ثانيا: تفعيل دور الرقابة والمحاسبة الذي يعد من اعظم مهام اي برلمان حقيقي في اي بلد يحترم دستوره وقانونه ولنظامه السياسي، بعد مهمة التشريع.

ثالثا: اعادة الاعتبار الى قيمة صوت الناخب، وكيل المواطن، تحت قبة البرلمان، والغاء نظام القبيلة الذي ظل يخيم على اعمال البرلمان الحالي.

رابعا: تحقيق نظرية ان الانجاز للعراق وليس للحزب او للرمز او للشخص، فعندما يساهم كل عضو في البرلمان بنصيبه في الانجاز، فسيكون المنجز حاصل الجهد المشترك للجميع، ولذلك لا يسمح البرلمان، لاي كان، بان يصادر النجاحات لتسجيلها باسمه او باسم حزبه او حتى باسم كتلته.

خامسا: ستضمن بالبرلمان القوي، قوة الدولة وقوة الحكومة وقوة البلاد، لان قوة كل هذه المسميات هي من قوة البرلمان اولا واخيرا.

سادسا: ستضمن كذلك حضورا فاعلا للاعضاء، فلا تجدهم الا تحت قبة البرلمان، او في الشارع بين الناس يصغون الى مشاكلهم ويستمعون مقترحاتهم، ويقفون على تفاصيل حياتهم اليومية، فلا يشتكي البرلمان بكثرة غياب اعضائه، ما يسبب بتعطيل الكثير جدا من جلساته.

ان الانتخابات البرلمانية القادمة مفصلية ومهمة واستراتيجية بكل معنى الكلمة، فاذا كان تاريخ التاسع من نيسان عام ٢٠٠٣، والذي شهد سقوط الصنم مزبلة التاريخ، بداية التأسيس لعراق جديد يختلف جذريا عن العراق القديم، عراق الطاغية الذليل صدام حسين، عراق الاستبداد والديكتاتورية والنظام الشمولي، فان تاريخ السادس عشر من كانون الثاني ٢٠١٠، بداية تجديد العراق الجديد، الذي شهد الكثير جدا من الاخطاء والاخفاقات التي ربما يغفرها المواطن العراقي بسبب حداثة التجربة الديمقراطية في البلاد، ولكنه لن يغفر اية اخطاء كبيرة اخرى، كتلك التي ارتكبتها الاحزاب السياسية التي خلفت الطاغية في السلطة في بغداد، بعد هذا التاريخ. ان تجديد العراق الجديد، برأيي، يبدأ من قانون الانتخابات الذي تحول اليوم الى ما يشبه الكرة تتلاقفها اقدام السياسيين بين الحكومة والبرلمان والاحزاب السياسية. ان المسؤولية الاكبر في انتاج التجديد تقع على عاتق المواطن العراقي، الذي يمتلك قدرة التغيير في خارطة البرلمان القادم، الا ان كرة القانون لا زالت حتى الان في ملعب السياسيين، وان كل الذي يتمناه الناخب العراقي هو ان يسرع السياسيون في تشريع القانون بما يمنحه القدرة الكافية على الاختيار، فبمثل هذه القدرة سيحقق الناخب التغيير المطلوب، وسيتحمل السياسيون كامل المسؤولية اذا اصروا على تشريع قانون لا يلبي رغبة الناخب في امتلاك ارادة الاختيار، من خلال نظام القائمة المغلقة مثلا، او اعتبار العراق دائرة واحدة، لان ذلك سيدفع بالناخب الى ان يتردد في المشاركة في الانتخابات القادمة، وربما سيقرر مقاطعتها بالكامل، ما يعرض العملية السياسية برمتها الى مخاطر جمة، بعد ان يعرض شرعيتها للسؤال ولاكثر من علامة استفهام، اعود واقول بان السياسيين وحدهم سيتحملون المسؤولية بالكامل للاسف الشديد، فان الناخب العراقي وقانون الانتخابات هو الان تحت رحمة الاحزاب السياسية، خاصة المشاركة في العملية السياسية التي تخشى كثيرا من تغيير قانون الانتخابات بما يكفل التغيير المرجو.

لقد اثبت السياسيون، من خلال صورة الائتلافات الجديدة التي اعلنوا عنها قبل الان، وما شاهدوا به اسماعنا من مقاطع شاشة سابقة كان قد سمعها الناخب في اكثر من مناسبة، قالوا انها نصوص برامجهم الانتخابية، انهم لا ينوون التغيير، بأستثناء التغيير الصوري الشكلي الذي يلامس المساحيق والرتوش فقط، دون الجوهر والعمق، ولذلك لا يمكن التعويل عليهم لاحداث التغيير، الذي يعتقد، بضم الياء، بانه ليس من صالحهم ابدا، كونهم يعتقدون انهم الافضل من بين كل العراقيين للبقاء في السلطة، لانهم يعتقدون بان الله الذي خلق اشخاصهم "العظيمة والاستثنائية" قد كسر قوالبهم فلم يعد في البلد غيرهم يلهم شيئا، يبقى ان ننتظر من المواطن العراقي ليحقق مثل هذا التغيير، فهو صاحب الصوت وصاحب الرأي وفوق كل ذلك، صاحب المصلحة في التغيير نحو الافضل، الذي سيغير به الخارطة السياسية، طبعا اذا اراد ذلك، وذلك من خلال ما يلي:

اولا: ان لا يصوت لكل من اثبت فشله في تجربة الاعوام السابقة، فلا ينتخب الوجوه المحروقة والشخوص البالية، كما ان عليه ان لا يمنح ثقته لانتهازي متهالك على السلطة يغير ولاءاته كلما اقتضت مصالحه ذلك. كذلك، عليه ان لا يصوت لمن لا يؤمن بالعملية السياسية الا ظاهرا، ممن ظل يجتمع ببدنه نهارا تحت قبة البرلمان، فيما يحضر في ظلمة الليل بقلبه وميوله وولائه مع الارهابيين والقتلة والمجرمين، يدعمهم ويشاركهم خططهم الجهنمية التي تسعى لاعادة عقارب الساعة في العراق الى الوراء.

ثانيا: ان لا يصوت للمجهولين، وان عليه ان يبحث عن المرشحين المعروفين، من اجل ان لا يبدأ التجربة من نقطة الصفر فيضيع الوقت والجهد. يجب ان يفكر الناخب بطريقة تمكنه من تغيير ما لا يقل عن ثلاثة ارباع اعضاء البرلمان الحالي، ليضمن تغييرا مريحا في الاجندات والمشاريع والرؤى. لقد افرزت السنوات السبع الماضية الكثير من القيادات الشابة والطموحة والكفوءة، القادرة على قيادة التغيير، شريطة ان تجد الفرصة المناسبة لتسنم مواقع المسؤولية، والتي لا يخلقها لها الا الناخب الحريص على بلده ومستقبل ابنائه، اما الاحزاب والسياسيين، فلن يخلقوا مثل هذه الفرص لان الحاكم في اعرافهم هو الولاء الحزبي واحيانا العائلي ليس الا. يجب ان لا ينتخب المواطن مرشحين هامشيين امعات لا يمتلكون الشجاعة على قول نعم او لا، فانهم يتلفعون بقول "نعم" لارضاء الجمهور، القاتل والمقتول، ليس لها الا رصيد شخصي، تظل اسيرة مواقف القائمة التي حملته الى البرلمان، حتى اذا تعارضت مع المصالح العامة والعليا للبلاد.

ثالثا: ان يشارك في الانتخابات بأية صورة من الصور، فالمقاطعة تخدم السياسيين ولا تخدم الناخب، كما انها تخدم الحال ولا تخدم التجديد، لان التغيير يحصل من خلال المشاركة والتصويت لكل ما هو جديد، وليس بالمقاطعة، ولقد راينا كيف ان الاحزاب الحاكمة استفادت من مقاطعة الملايين السبعة للانتخابات الماضية، للعودة الى السلطة المحلية في المحافظات، فلو كانت هذه الملايين قد شاركت في تلك الانتخابات وصوتت لمرشحين جدد لما سيطرت ذات الاحزاب على السلطة.

رابعا: كما ان عليه ان يحرم، بتشديد الراء وكسرها، على نفسه بيع صوته ولو مقابل ملك الدنيا وما فيها، لان صوته مستقبلا، يحدد فيه حياته وحياة ابنائه، وان صوته وطن، يبني به البلد، فاذا باعه فسيساهم في تكريس الواقع الحالي الذي يشتكي منه الان، هو قبل غيره، لانه المتضرر الاول والاخير منه. اذا باع الناخب صوته وبقي الحال كما هو عليه الان، فلا يلومن الا نفسه. ان من ينشد التغيير عليه ان لا يبيع صوته، ليحفظه من الدنس، ليكون قادرا به على التغيير نحو الافضل. نعم، في حالة واحدة فقط، فان المقاطعة تنفع في تحقيق التغيير، وذلك عندما يصر السياسيون على تشريع قانون للانتخابات لا يلبي طموحات الناخب العراقي، ولا يمكنه، بتشديد الكاف وكسرها، من احداث التغيير، فيكبل ارادته ويصادر خياراته، وسيكون ذلك عندما يتوافق السياسيون على نظام القائمة المغلقة وان العراق دائرة انتخابية واحدة، فان ذلك يعني ان السياسيين مصممون على عرقلة التغيير الذي يسعى اليه المواطن العراقي. وبصراحة القول، فلو شرع السياسيون مثل هذا القانون فسأكون اول من يدعو الى مقاطعة الانتخابات التشريعية القادمة، وان مثل هذه الدعوة هي بمثابة استفتاء شعبي على ذات القانون. ان اصرارهم على مثل ذلك سيدلل بما لا يدع مجالا للشك من انهم يريدون استغباء الناخب واستغفاله وانهم يريدون مواطنا اعمى يمنح صوته لمن لا يعرفه، بل يمنح ثقته من دون ان يعرف اين سيحل بها الزمن، فقد يمنحها القانون الى عدوه او الى من لا يحبه بل ربما يكرهه. بالاضافة الى ذلك، فان نظام القائمة المغلقة سيسبب في افراغ الديمقراطية من محتواها الحقيقي، والقصد به منح الناخب حرية الاختيار، ما يعني انه يلتحج نوعا من انواع احتكار السلطة، وان كانت بأسلوب شبه، بضم الشين وتشديد الباء وكسرها، ديمقراطية. ان الاغلبية الكبرى جدا من الاحزاب السياسية، سواء الحاكمة او تلك التي خارج السلطة، اعلنت رغبتها، بل حرصها، في تشريع نظام القائمة المفتوحة، بالاعلام على الاقل، كما ان المرجعية الدينية اعلنت مثل هذه الرغبة والحرص كذلك، فضلا عن جل منظمات المجتمع المدني والكثير جدا من السياسيين والشخصيات العامة والاعلاميين والكتاب والمثقفين، فماذا يعني لو صدر قانون الانتخابات يحمل نظام القائمة المغلقة؟ الا يعني انه بذلك سيصدر بالضد من ارادة اغلبية العراقيين؟. عندها ستكون المقاطعة مشروعة كعصيان مدني لاسقاط التشريع من اجل قانون جديد يلبي الحاجة الى التجديد في العراق الجديد. اتمنى على الاحزاب، خاصة الحاكمة، ان تسعى من اجل التجديد قبل ان يتجاوزها الناخب ويتجاوزها الزمن. قد يكون نظام القائمة المغلقة مكسبا للاحزاب، الا انها ليست كذلك للعراق كبلد وكمواطن ينتظر ان يتغير حاله نحو الافضل والاحسن. ربما ستخسر الاحزاب بعض المواقع اذا ما بادرت للتجديد، وقد تخسر بعض الارباح الحزبية، الا انها بكل تاكيد ستربح نفسها وستربح العراق، كما انها ستربح الناخب على المستوى البعيد، وهذا هو المهم الذي يجب ان تفكر به وتضعه نصب عينيها عند التفكير والتخطيط، لتكون مشروع دولة ومشروع وطن ومواطن، وليس مشروع عائلة او حزبية ضيقة او مناطقية محدودة او حتى دين او مذهب او تيار.

قراءات

المهام الأساسية للصحافة وارتباطها بالمواضيع الحيوية

موشي يوما/ زاخو

ظَهرتْ الصحافة في أول عهدها في العصر الحديث كنموذج جديد من وسائل نشر المعرفة والعلم أي لم يتعد ظهورها دور الكتب والمؤلفات في مواضيعها المختلفة وبذلك لم تكن بحد ذاتها نشاطاً معرفياً جديداً أكثر مما كانت تقليداً جديداً في الوسيلة لصيغة قديمة في نشر المعرفة والعلوم. إلا أن نشاط الصحافة منذ ظهورها الأول لم يكن خاصاً في مجال بحث خاص بموضوع واحد كما هي غاية وتوجه الكتب والمؤلفات إذ أن الغالبية منها تبحث وتتناول موضوعاً أساسياً واحداً يكون محور المؤلف أو الكتاب إذ منذ الإصدارات الأولى للصحافة تفرعت توجهاتها وشملت مجالات كثيرة ومع كل ذلك ظلت بنفس المسمى والعنوان العام الواحد إلا أنها تغيرت كثيراً في أساليب ونماذج التأليف والإعداد وتبدلت في الأهداف مرتقية إلى مصاف سلطات إذ باتت تعرف اليوم بالسلطة الرابعة، لكن الصحافة في واقعها هي أمر آخر أو عدة أمور أخرى في كثير من مناطق عالم اليوم تتراوح بين أن تكون مجرد كتابة للإعلان أو موضوع ذات هدف لذا من الخطأ أن تعد الصحافة في جميع أشكالها نموذجا واحدا، وأي كلام عن الصحافة لن يكون صائبا إلا إذا كان يبحث بشكل عام في جوانب نشوئها وبلوغها وتطورها الفني والمهني أو كان البحث في موضوع الصحافة ضمن حدود جغرافية معينة سياسية أو اجتماعية أو إدارية أي أن يكون الكلام عن صحافة وإعلام منطقة محددة بشكل واضح وفي موضوع واضح أيضا كأن يكون الكلام عن الصحافة الآشورية، أو الصحافة في إقليم كردستان بالرغم من أن كلا الموضوعين شامل ومتعدد الجوانب لذا يكون من الأفضل التكلم عن جوانب من الصحافة الآشورية في إقليم كردستان من دون التطرق إلى مراحل نشوئها ومدى بلوغها وتطورها في هذا الإقليم الحديث العهد ضمن نظام مؤسساتي متعدد والتحادي، ومن ضمن هذه المؤسسات المؤسسة الإعلامية الواسعة ومن بينها النشاط الإعلامي الآشوري والمجال المتاح له والدعم، فهل ارتقى إلى مؤسسة حرة في التوجه في القضايا المهمة ومدعومة من لدن حكومة الإقليم؟

أي هل بلغت الصحافة الآشورية التي تصدر في الإقليم مستواها الحقيقي وحجمها الطبيعي ضمن توجه ومسار وطني. لا يمكن لصحافة وإعلام أية جماعة متميزة أثنية أو لغوية أن تتوجه مسارا وطنيا ألا إذا اشترك الجميع في الأرض وجعلوه وطناً يجمع الكل المختلف والمتشابه، إذ أن الانتماء ليس هو الانضمام أو وجود مألوف وأساسي مضى عليه زمن ولا يمكن لأي ادعاء أن يخلق ويفرض وهماً كونه حقيقة، فالانتماء هو مشاركة واقعية على مستوى وفي الجاه والعين، فهل على ارض الواقع في إقليم كردستان مشاركة حقيقية للصحافة الآشورية لمسؤولية حرة وملتزمة في الأمور الخاصة لكل ما يخص الشعب الآشوري والأمور العامة كشركاء في الإقليم من غير أي تمايز بكل أشكاله واتجاهه، فواقع الصحافة يعكس إلى حد بعيد حالة المجتمع ويعبر عن واقعه الحقيقي، صحيح أن الناس يتعرفون على واقع حياتهم من خلال ما يواجهونه بشكل مباشر ولكن للإعلام دورا كبيرا وفعالا في تحديد وتوجيه اتجاههم ضمن حركات جماعية أو سكون عام. يتوجه أو يتعرض واقع الصحافة الآشورية بل والأعلام الآشوري بشكل عام في إقليم كردستان إلى حالة واضحة من الظهور غير المسؤول إذ فجأة يظهر نشاط صحفي وإعلامي ضخم وبإمكانات هائلة بدعم مبهم يطرح برامج قومية غير مألوفة من قبل على الساحة الآشورية، تطرح برامج تخص الشأن القومي ولا ترتقي إلى مستويات قومية عند حدود أبسط المطالب لأي مجموعة أثنية.

لكن بشكل عام الصحافة الآشورية في إقليم كردستان ترتقي اليوم بشكل أفضل بكثير في وضع الأعلام والصحافة الآشورية من الفترات السابقة، علماً أن ارتقاء وتطور الصحافة والأعلام ليس بالتقنية التي يستخدمها بل بفعاليته وما يطرحه من مسائل وقضايا أساسية لها ارتباط حيوي بالناس.

هموم المواطن كرة نارية بين النواب والوزراء

حميد الموسوي

جانب من مداخلة برلمانية تكشف عن امور لم يطلع عليها المواطن العراقي المثقل بهموم كده اليومي والذي وضع ثقته بممثليه وقادة حركاته السياسية ظنا منه انهم الاقدر على حل مشاكله وازماته المستعصية وانهاء معاناته الازلية. هذه المداخلة جاءت ردا على بعض الاتهامات التي وجهت للبرلمان بأنه يعطل المشاريع الاستثمارية وان بعض الكتل في داخله تثير الفساد لغرض الاستهداف السياسي.

المداخلة قدمها عضو عن الائتلاف الوطني "رئيس كتلة" نقلنا قسما منها لغرض الفائدة وتركنا بعضها لتجنب الاطالة.

"ليس عيبا ان نكون في اي اتجاه من الاتجاهات وانما العيب ان نتصرف بحزبية متزمتة والاضرار بمصالح المواطنين او الضحك على الذقون.. بخصوص استهداف مجلس النواب جاء من جهات عديدة ومن بينهم السيد رئيس الوزراء الذي وصف اعضاء مجلس النواب بأنهم جهلة ومخربون مطالبا بسجن نواب شرفاء..

القضية التي تتعلق بمصلحة المواطن: مجلس النواب فيه قسمان وللاسف الشديد القسم الاكثر مظلومية هم الاكثر حرصا على الصالح العام والاكثر حضورا في الجلسات وهو المطالب دوما بالغاء العطلات والامتيازات الممنوحة للاعضاء ثم تتم مساواتهم بمن لم يشاهدهم البرلمان الا ما ندر.

الوزراء يؤثثون ويرممون بيوتهم باموال طائلة من اموال الدولة وعندي ارقام لو اكشفها الى الناس فستحدث مشاكل كثيرة، ونحن ساكتون حتى لايقال ان هذا استهداف سياسي وان هناك فساد كبير في الوزارة الفلانية لكن جناب الوزير اصبح محميا من الجهة الفلانية، ان من حق الوزراء ان يجلسوا في المكان اللائق ولكن عليهم ان لايرموا ببقية القضايا علينا، فانا لا امتلك شبرا واحدا في العراق ولكني تصديت لمنع حصول اعضاء مجلس النواب على قطع ارض سكنية وعوتبت من قبل الكثير من الاخوة وبعد ذلك نكون جهلة ومخربين، وفي ما يخص قانون البنى التحتية فستتحدث عنه بثلاث قضايا... نحن نرى ان كل ما في ميزانية العراق واحد وثلاثون مليون دولار فقط والناس لا تعلم! ويريدون ان نوقع على قوانين فيها مديونية تصل الى سبعين مليار دولار ونحن خرجنا توا من نادي باريس للقضاء على الديون السابقة!!.

مستشار الاستثمار قال لنا درسنا الموضوع بعناية فائقة وبواسطة لجان تخصصية واقررنا هذه الارقام. وانا اقسم بالله ومستعد لاحضار المسؤول الذي قالوا انه درس الموضوع وهو قال بنفسه عندما سألته قال 'والله اتصلوا بي هاتفيا وقالوا كم تريد قلت المبلغ الفلاني فقالوا لي: حصلت على المبلغ!.'

فهل عندما ندافع عن اموال الدولة يكون استهدافا سياسيا؟!.

وحماية المفسدين ليست استهدافا سياسيا؟!. ثم ان السبعين مليار التي اريد استدانتها ستسلم الى نفس الوزارات والمسؤولين الذين انفقوا الاموال الطائلة التي صرفت لهم من الميزانية العراقية ولم يحققوا اي شيء ولم ينجزوا شيئا على مستوى الخدمات لحد الان. فهل مجلس النواب الذي عطل الخدمات ام الوزارات؟!. لقد زارني يوم امس احد المسؤولين في وزارة النفط وقال: اننا نغلق في الشهر الواحد عشرين بئرا في الوقت الذي لم نفتح به بئرا واحدا فهل هذا استهداف سياسي وجهل وتخريب من اعضاء مجلس النواب؟!. فمستشار الاستثمار والذي قدم للبرلمان طلب قروض فكيف يطلب منا الموافقة عليه؟. فاذا كانت ديون فكيف تأتون برئيس هيئة الاستثمار ولا يأتي وزير المالية والتخطيط والبنك المركزي وهم المعنيون بشكل مباشر واساسي في هذا الموضوع؟ اليس هذا هو الفساد بعينه.

قضية الكهرباء سألت مرارا عن دفوعات مقدارها مليارين وستمائة مليون دولار في الموازنة العامة، قالوا لا عليك فلقد امناها خارج الموازنة!. ولم يتضح الموقف الا بعد ان جاءنا النائب في اللجنة المالية عبد الله صالح وقبل التوقيع على الموازنة بساعة بكتاب من رئيس الوزراء يسمح بموجبه لاربعة وزراء الاستدانة من المصارف لتغطية نفقات الكهرباء!. فبلغت مخاوفنا حدها الكبير حينما وجدنا ان الوزراء يريدون فتح موازنة جديدة بعيدا عن انظار مجلس النواب ولهذا طلبنا ان لايكون ذلك الا بموافقة الاغلبية المطلقة لمجلس النواب اي "١٣٨ عضوا" فاين المشكلة؟ لم نوقف المال ولكننا طالبنا بمراقبة اكثر فهل هذا استهداف سياسي؟!.

قبل فترة تحدث احد مسؤولي الدولة عن ستين مليار احتياطي لدى العراق ومجلس النواب يرفض السماح للحكومة بالتصرف بها.

هل يعقل استخدام الخزين الستراتيجي والمساس به يعني انهيار الدينار العراقي امام العملات الاجنبية. والمتضرر الاول هو المواطن البسيط واصحاب الرواتب والطبقة الوسطى وليس السياسيين.

الم يكن هذا استهدافا سياسيا؟ بعض المسؤولين يتلاعبون بعواطف الناس ويستغلون عدم فهمهم لحقيقة الامر.

لقد كشف الصندوق الدولي مؤخرا مأساة كبيرة بل فضيحة وهي ان الحكومة العراقية لديها اعتمادات في الـ" TBI"بقيمة سبعة عشر مليار دولار مجمدة والحكومة لم تستفد منها والبرلمان لايعلم بها الوزراء هم الذين وضعوها هناك وبالنتيجة المال لم يصرف ولم يستغل لخدمة المواطنين هل الحديث عن هذا الموضوع استهداف سياسي؟!. علما ان اعلى مستوى من التنفيذ لدى الوزارات وبشكل مبالغ فيه جدا هو خمسين بالمائة مما اعطيناهم مع العلم ان هذا لايعني انه صرف نقدي على المشاريع بل هي احالات ليس الا؟!. ان الذين فتحوا الباب باستهداف مجلس النواب هم اناس محددون وفي اي وقت يتحدثون بالخطأ يجب ان يحاسبوا ولا علاقة ذلك بالانتخابات. وما المانع اذا كشف عن قضية فساد قبل الانتخابات بيوم. انا ادعوا من يكشف قضية فساد قبل الانتخابات بساعة واحدة فليتحدث بها وانا سأشد على يده وادعو له ولتكن له دعاية انتخابية ونحن سنقوم بها له".

نقلت الصحف ان بعض البرلمانيين تبادلوا التهاني عندما سمعوا بعدم الاتفاق على توقيع قانون الانتخابات الجديد ويتطلعون الى تأجيل التوقيع واستمرار البرلمان القديم لمدة ستة اشهر اخرى.

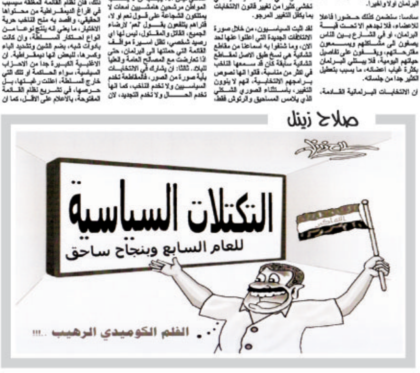صلاح زينل